

# العراقيون يتشبثون بانتفاضة إنهاء النفوذ الإيراني

## إضرام النار مجددا في قنصلية إيران رسالة المحتجين إلى قاسم سليمانى



على وقع المشاورات السياسية المتواصلة في العراق بين مختلف الفصائل السياسية للبحث عن بديل لرئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي، يواصل المحتجون انتفاضهم ضد النفوذ الإيراني في البلاد بعدما أقدموا ليل الثلاثاء على حرق قنصلية إيران في مدينة النجف للمرة الثالثة في أقل من أسبوع، وذلك بالتزامن مع تواجد قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى في العاصمة بغداد لإجراء مشاورات مكثفة لتجنب سقوط النظام العراقي.

بغداد - واصل العراقيون سلسلة احتجاجاتهم ضد سلطة بلاهم رغم استقالة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي وكذلك تحميلهم مسؤولية الأزمة والتحريض على سفك دماهم لإيران، وذلك عبر إقدامهم مجدداً على حرق قنصلية إيران في مدينة النجف جنوبي البلاد للمرة الثالثة في غضون أسبوع. وأقدم المحتجون على إضرام النيران بقنصلية إيران بالنجف وذلك بالتزامن مع الزيارة التي يقوم بها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى، لمنع سقوط النظام في العراق. وأفاد مصدر أمني عراقي في هذا السياق بأن محتجين أضرموا النيران مرة أخرى في مقر قنصلية إيران بمدينة النجف.

وأضاف أن المقر كان خالياً تماماً عند إشعال النيران به، وأن فرق الدفاع المدني تعمل على إخماد الحريق. ويحثل المحتجون العراقيون إيران وميليشياتها مسؤولية المجازر التي تعرضوا لها منذ اندلاع الاحتجاجات رغم التهديد والوعيد من قبل أنصار إيران.

### إضرام النيران في قنصلية إيران بالنجف بالتزامن مع زيارة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى إلى بغداد

وتعد هذه المرة الثالثة التي يتم فيها إضرام النيران بالقنصلية في غضون أسبوع، حيث أضرم متظاهرون النيران فيها قبل ثلاثة أيام، بينما كانت المرة الأولى ليل الأربعاء-الخميس الماضي. وفي أعقاب إضرام النيران في القنصلية المرة الأولى، شهدت محافظات

النجف وذي قار، جنوبي البلاد، موجة عنف دامية هي الأكبر منذ بدء الاحتجاجات في العراق مطلع أكتوبر الماضي، حيث قتل 70 متظاهراً في غضون يومين على يد قوات الأمن ومسلحي "ميليشيات" مجهولة.

وتأتي هذه التطورات الجديدة في الوقت الذي تكثفت فيه المشاورات السياسية في بغداد للبحث عن بديل لرئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبدالمهدي.

ونزلت إيران بكامل ثقلها لتفادي سقوط النظام، عبر مساعيها لإقناع القوى السياسية الشيعية والسنية بالذهاب نحو اختيار مرشح جديد لترؤس الحكومة.

وتحدثت الكثير من المصادر السياسية في العراق عن زيارة قام بها قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى إلى بغداد لاحتواء الأزمة السياسية في العراق.

ويرى مراقبون أن في تشبث المحتجين بإحراق قنصلية إيران بالنجف بالتزامن

مع تواجد سليمانى في بغداد رسالة شعبية عراقية مفادها الإصرار على قطع القطعية بين النظامين العراقي والإيراني. وقبل أن يعلن البرلمان العراقي الأحد موافقته رسمياً على استقالة عبدالمهدي وحكومته، بدأت الأحزاب السياسية اجتماعات و"لقاءات متواصلة" للبحث في المرحلة المقبلة.

وعلى الرغم من أن معظم الشارع العراقي المتظاهر، يندد بالسيطرة الإيرانية على مفاصل الحكم ويطالب بكف يد الجارة عن أي سلطة مقبلة، لا يبدو أن لدى طهران عزمًا على تسجيل سقوط عبدالمهدي، الذي كان يحظى بدعمها، كخسارة في سجل سياساتها في المنطقة.

وتشير مصادر سياسية أخرى إلى أن إيران تستنجد بحليفها حزب الله للخروج من مأزق العراق عبر الدفع بالشيخ محمد كوثري للعب دور هام لإقناع الفصائل السياسية العراقية السنية والشيعية لإيجاد بديل في أسرع وقت لعادل عبدالمهدي.

وتأتي كل هذه التحركات مع وجود قلق لدى بعض الشخصيات من خلافة رئيس الوزراء المستقيل في وضع سياسي مضطرب.

وبعد حرق قنصلية إيران في النجف، تفاعلت طهران مع الحادثة عبر إصدارها الأربعاء بياناً، نصحت فيه مواطنيها بالابتعاد عن مناطق الاحتجاجات بالعراق خلال تواجدهم هناك لزيارة العتبات المقدسة.

وفقاً لوكالة "فارس" الإيرانية، فقد أصدرت منظمة الحج والزيارة الإيرانية مجموعة توصيات إلى الزوار الإيرانيين الموجهين إلى العراق تضمنت مطالبهم بزيارة العتبات المقدسة بشكل جماعي، وعدم التواجد في أماكن الاحتجاجات.

ميدانياً، أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها الأربعاء أن قوات الأمن في جميع أنحاء العراق لا تزال تستخدم "القوة القاتلة" ضد المتظاهرين رغم الأوامر بالتوقف عن ذلك.

وطالبت المنظمة الجهات المختصة في العراق باتخاذ تدابير عاجلة لمنع قوات

### الثورة على إيران مستمرة

الأمن من استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين.

ونقل تقرير المنظمة عن سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط بها، القول "ينبغي على الحكومة (حكومة تصريف الأعمال) إنهاء القتل خارج القانون، وتفسير عدم قدرتها على السيطرة على قواتها"، معتبرة أن "التناقض بين تصريحات الحكومة وما تقوم به قوات الأمن على الأرض يوحي بأن القائد الأعلى للقوات العراقية لا يسيطر على قواته".

وحفّت المنظمة حكومة تصريف الأعمال على "إدانة القتل غير المشروع للمتظاهرين، بما في ذلك عمليات القتل الأخيرة في النجف والناصرية، وأن تحيل جميع قوات الأمن المتورطة إلى القضاء".

كما حثت السلطات على التحقيق في كل حالة وفاة ارتكبتها قوات الأمن، بمساعدة خبراء دوليين إذا لزم الأمر. وشددت على ضرورة أن تكون مثل هذه التحقيقات سريعة وعادلة ومستقلة.

### 460 قتيلا في شهرين

بغداد - يتواصل ارتفاع عدد القتلى والجرحى في العراق بسبب الاحتجاجات على النظام في الأشهر الأخيرة وسط قلق دولي ومنظمات حقوقية تنذد باستعمال قوات الأمن للعنف المفرط ضد المحتجين.

وأعلنت في هذا الصدد مفوضية حقوق الإنسان في العراق الأربعاء عن ارتفاع حصيلة ضحايا الاحتجاجات خلال الشهرين الماضيين إلى 460 قتيلا وأكثر من 17 ألف جريح.

وقال علي البياتي، عضو المفوضية (مستقلة مرتبطة في البرلمان) في تصريح صحفي لوسائل إعلام محلية، إن "شهرَي أكتوبر ونوفمبر الماضيين شهدا مقتل ما لا يقل عن 460 متظاهرا في مختلف المحافظات الوسطى والجنوبية ومن ضمنها العاصمة بغداد". وأوضح البياتي أن أعداد الجرحى تجاوزت 17400 مصاب، وأن أكثر من 3 آلاف منهم أصيبوا بعاهات دائمة نتيجة بتر الأطراف أو فقدان البصر أو إصابات أخرى.

وعن استقالة رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي واحتمالية أن تؤدي إلى تراجع حدة المظاهرات، أوضح البياتي أن الوضع في البلاد "متأزم سياسياً وأمنياً".

ورجح عضو المفوضية استمرار المظاهرات، عازياً ذلك إلى أن "استقالة الحكومة وحدها لن تكفي لامتصاص غضب المتظاهرين".

ويواصل المحتجون في مختلف محافظات العراق تظاهراتهم ضد النظام في البلاد ضد النفوذ الإيراني الذي يحملونه مسؤولية سفك دماء المحتجين عبر تحريض ميليشياته على قتل المتظاهرين لخفت صوت الانتفاضة.

ووافق البرلمان الأحد الماضي على استقالة عبدالمهدي بعد يوم من تقديمها، وذلك في جلسة استثنائية، لتتحول حكومته إلى حكومة تصريف أعمال، لحين تشكيل أخرى جديدة.

وجاءت الاستقالة تحت وطأة احتجاجات شعبية مناهضة للطبقة الحاكمة، متواصلة منذ مطلع أكتوبر الماضي.

ويدعو المحتجون إلى رحيل النخبة السياسية المتهمة بالفساد وهر أموال الدولة، والتي تحكم البلاد منذ إسقاط نظام صدام حسين عام 2003.

## قمة الرياض الخليجية: هل تتخلى قطر عن مراوغاتها

لقطع علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، معتبراً أن الخطوة "فرصة واعدة حتى الآن لإنهاء النزاع".

وتؤكد العديد من المصادر الخليجية أن العرض القطري لقطع العلاقات مع جماعة الإخوان غير كاف، لأنه لا يمكن التاكيد من جديته، حيث أن الإخوان يتوزعون على دول عدة تأتي في مقدمتها تركيا الحليف الأقرب إلى قطر.

ويشدد هؤلاء على أن مجرد الحديث عن استعداد قطر لقطع العلاقة مع الإخوان يعتبر تعويماً للأزمة التي ترتبط بأبعاد أخرى منها تحالف الدوحة مع إيران وفتح أراضيها لقاعدة تركية متعمدها الدخول في صدام مباشر مع مصالح الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بما يؤثر سلباً على أمنها القومي وعلاقاتها الدولية.

وقال الصحافي والمحلل السياسي المصري عماد الدين أديب، إن الخلاف بين الدول المقاطعة لدولة قطر ليس خلافاً مع قطر كدولة أو ككيان أو كتسعب ولكن مع صانع القرار القطري بصفته عضواً مؤسساً لمجلس التعاون الخليجي

وعضواً في جامعة الدول العربية. لكن في المقابل، يرى الكثير من المتابعين أن قطر مستعدة لتنفيذ المطلوب منها، ولكن دون أي حرج قد يتعرض له بعد أن كانت قد رفعت سقف تحدياتها للدول الأربع، خصوصاً وأنها تراهن على إنجاز كأس العام 2020 الذي لن يتحقق دون تعاونها مع محيطها الجغرافي.

زار السعودية سرا في أكتوبر، والتقى كبار المسؤولين بالملكة، لإنهاء المقاطعة. ووصفت الصحيفة الزيارة بـ"الجهد الأكثر جدية" منذ قرار الدول الأربع بمقاطعة قطر في يونيو 2017 ونقلت الصحيفة عن مصدر لم تسمه، قوله إن الوزير القطري قدم عرضاً "مفاجئاً" للسعودية لإنهاء الحصار أثناء وجوده في الرياض، وهو أن "الدوحة مستعدة

صباح الأحد الجابر إلى أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني والتي قال فيها "إن هذا التجمع الأخوي يمثل إحدى الخطوات المنشودة نحو الطريق الصحيح لإعادة اللحمة الخليجية لسابق عهدها وتعزيز وشائج وأواصر الأخوة".

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية قد كشفت أن وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن

مصادر مطلعة أشارت إلى أن قطر عرضت مبادرة للحل ولكنها غير مكتملة، في الوقت الذي ترى فيه الدول التي تقاطعها أن الحل يجب أن يكون شاملاً وملموماً. ومن جهة أخرى، اعتبر المهتمون بالشأن الخليجي أن مشاركة الإمارات والبحرين والسعودية في بطولة خليجي 24، بالدوحة تعد بادرة لتصفية الأجواء، كما ورد في رسالة أمير الكويت الشيخ



قطر تتسلم دعوة لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي

وانعكاساتها على أمن واستقرار دول المجلس.

وعبر الأمين العام للمجلس عبداللطيف الزباني عن ثقته في أن تخرج القمة بقرارات بناءة تعزز وتعمق الترابط والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، وترسخ أركانها.

وفي ديسمبر 2018 تقرر أن تنعقد القمة الخليجية الأربعون في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنازلت عن تنظيمها لفائدة حليفها المملكة العربية السعودية، بهدف فسح المجال أمام الرياض لتقود القمة في الاتجاه الذي تراه مناسباً.

ويأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مصدر حكومي في العاصمة الأميركية واشنطن أن المصالحة الخليجية-الخليجية "بلغت مرحلة متقدمة"، وسط جهود تقودها الولايات المتحدة لإنهاء الأزمة المستمرة منذ أكثر من عامين.

وقال المصدر في تصريحات صحافية إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كلف السفير الأميركي في الرياض الجنرال المتقاعد جون أبي زيد، ودبلوماسيين آخرين في وزارة الخارجية ومسؤولين في البيت الأبيض "بتنسيق الأمور بعيداً عن الأضواء وفي شكل سرّي لتحقيق مصالحة خليجية-خليجية".

وبين الأكاديمي الإماراتي عبدالحالق عبدالله أن قطر قدمت عدة عروض "سخية" مقابل المصالحة، وأن جميعها قيد النقاش مع دول الرباعي العربي، لكن

### الحبيب الأسود

الرياض - تحتضن الرياض في العاشر من ديسمبر القمة الأربعين لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في ظل ترجيحات بحصول تقدم في ملف المصالحة مع النظام القطري، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح عندما قال "إن قمة الرياض ستكون محطة مهمة جداً للمصالحة الخليجية".

ورغم التفاؤل الذي يسود الأوساط الخليجية، فإن الأمر لا يزال يحتاج إلى الكثير من الثاني، حيث أن التقدم في الملف لا يعني تحقيق الأهداف المرجوة منه، نظراً لطبيعة الخلافات الحادة القائمة بين الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وقطر منذ يونيو 2017.

وتؤكد العديد من المصادر الخليجية أن ما لوحظ من تهيدة إعلامية ضد قطر قد لا يعني شيئاً في ظل تواصل عدم الثقة في نظام الدوحة مهما تعددت الوعود التي أطلقها القطريون تحت طاولة المفاوضات السرية التي جرت في عواصم عدة.

وكان مجلس التعاون الخليجي قد أعلن في بيان عن انعقاد الاجتماع في الرياض يوم 10 ديسمبر الجاري برئاسة الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن يسبقه بيوم اجتماع وزاري تحضيرى. وأضاف البيان أن القمة ستدرس التطورات السياسية الإقليمية والدولية، والأوضاع الأمنية في المنطقة،